

في الواجهة

الرابية تنتظر: هل سيتفول جمع

حوار التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية لا هو هجم ولا مستعجل. يقع في منزلة وسطى تجعله حائراً ومعلقاً على ما ينتظره الرئيس ميشال عون من رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع: هل يريد رئيساً أم لا؟

نقولاً ناصيف

أنجزت ورقة العمل بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية. لكن ماذا بعد؟
لم يكن سهلاً التوصل إليها بين فريقين مسيحيين تناحرا وتبادلا العداء في العقود الثلاثة المنصرمة، على نحو لا يشبه حالاً مماثلة بين فريقين مسيحيين آخرين، أو لبنانيين. بذلك يُعدّ التصور المشترك للتنظيمين المارونيين انجازاً مهماً وضرورياً، كونه يتناول كل ما يشكوان منه من طريقة ادارة السلطة والحكم في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، وحجب الدور المسيحي فيها واهمال تمثيله السياسي والشعبي. كلاهما ناء تحت عبء ثقيل على مستوى القاعدة، ودفعاً



ما لم ينضم جعجع الى تأييد انتخاب عون رئيساً، لن نعدو ورقة التصور حبراً على ورق

كلفة باهظة على مستوى قائديهما في المنفى والسجن.
على نحو كهذا، يكاد يكون تصورهما المشترك هو الوثيقة الاولى بينهما مذ تصدّر الرئيس ميشال عون والدكتور سمير جعجع واجهة الحدث المسيحي بين عامي 1989 و1994، ثم منذ عام 2005. بلتقيان الآن على الورق ليس الا، للمرة الاولى ايضاً مذ شاركا في نشوء قوى 14 آذار 2005 ثم تخلى عون عنها. لكن ماذا بعد ذلك كله؟



بعد اطلاق الحوار السنّي - الشيعي اواخر كانون الاول الماضي، تحركت عجلة حوار التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بحوية من خلال لقاءات ممثليهما النائب ابراهيم كنعان وملحم رياشي. بعد جولات عدة من الحوار، ضربت مواعيد شتى لتوقع لقاء عون وجعجع تحت شعار انهما يتصالحان مع الذات،



لا يزال عون يتمسك بوجهة نظره القائلة انه لا يسهل الانتظار الى ما شاء الله (هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

الحريري مع تغيير الآلية: ممنوع عرقلة الحكومة

أسرع وقت»، بحسب ما نقلت قناة «المنار» عن مصادر في الكتائب. وأشارت وزيرة المهجرين أليس شبطيني المحسوبة على الرئيس السابق ميشال سليمان، أنها «ضد تغيير آلية الحكومة، من دون تأمين ضمانات لصلاحيات رئيس الجمهورية».
من جهة أخرى، لفت الحريري خلال لقائه وفداً من «اللقاء الوطني لبيروت» إلى أن «عدم انتخاب رئيس للجمهورية لا يؤثر على رئاسة الجمهورية فقط، بل على البلد ككل، لأن البلد لن تستقيم أموره من دون رأس». وأكد أنه «يحاول من خلال الحوار

خلال الاجتماع على ضرورة الاحتكام إلى الدستور في آلية عمل الحكومة». وأوضح رئيس المجلس النيابي أن «البعض لا يرغب في تعديلها بعدما استطاب تحول الوزراء إلى رؤساء»، مؤكداً أنه «لا عودة إلى العمل بالآلية الحالية، لأنها تعني أن الحكومة ستبقى منعترة وضعيفة الإنتاج».
من جهته، رفض رئيس حزب الكتائب أمين الجميل خلال لقائه الحريري، فكرة «تعزيز مؤسسات في الدولة (أي الحكومة)، على حساب رئاسة الجمهورية، ومن هنا ضرورة انتخاب رئيس في

نبيه برّي، الذي يتشارك معهم أيضاً على ضرورة تغيير الآلية الحكومية، وسبق لبرّي أن عبّر عن أن المادة 65 من الدستور هي آلية العمل المناسبة». وأكدت المصادر أن «القوى الرئيسية في البلد حسمت أمرها، وهي متوافقة على تغيير آلية عمل الحكومة، على قاعدة أن الخلاف على التفاصيل لا يجوز أن يعرقل عمل الحكومة، والأمور الكبيرة والاستراتيجية يجري التوافق أو الخلاف حولها خارج مجلس الوزراء».
بدوره، أكد بري أمام زواره أمس أن لقاءه بالحريري كان إيجابياً. ولفّت إلى أنهما «شددا

وجهات النظر بين الرئيسين على ضرورة تغيير الآلية، ومنع عرقلة عمل الحكومة تحت أي ظرف في ظل الأوضاع والمتغيرات التي تحصل في المنطقة». وأشارت المصادر إلى أن «الصيغة الأرجح هي التي يعمل بها مجلس الوزراء في ظل وجود رئيس للجمهورية، أي النصف زائداً واحداً للقرارات العادية والثلاثين للقرارات الاستثنائية». إلا أن أي «صيغة سيتم اعتمادها، تراعي مسألة صلاحيات رئيس الحكومة وميثاقيتها». وأكدت المصادر أن «الرئيس الحريري وضع الرئيس سلام في أجواء لقاءه بالرئيس

عرض رئيس تيار المستقبل سعد الحريري مع رئيس الحكومة تمام سلام في السرايا الحكومية، أمس، مسألة تغيير آلية عمل الحكومة الحالية، التي أدت في الأشهر الماضية، بسبب صيغتها التي تقتضي موافقة 24 وزيراً على أي قرار، إلى تعطيل عمل الحكومة في بعض الأحيان. مصادر وزارية متابعه أكدت أنه «حتى الآن لا اجتماع لمجلس الوزراء هذا الأسبوع، وجدول الأعمال لم يوزع، بسبب عدم حسم مسألة الآلية». بدورها، أكدت مصادر مواكبة لاستقبال سلام للحريري لـ«الأخبار» أن «هناك توافقاً في